



محضر الجلسة الثامنة والأربعين بعد المائتين

التاريخ : الثلاثاء 6 شعبان 1436 الموافق ل 26 ماي 2015.

الرئاسة : السيد راشيد الطالب العلمي رئيس مجلس النواب.

التوقيت : ساعة وثمانية وعشرون دقيقة ابتداء من الساعة الثانية زوالا والدقيقة العاشرة.

جدول الأعمال: مواصلة الجلسة الشهرية المخصصة للأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة الموجهة للسيد رئيس الحكومة.

السيد راشيد الطالب العلمي رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات، السيدتان والسادة الوزراء المحترمون،

نستأنف بعون الله طبقا لأحكام الدستور ومقتضيات النظام الداخلي للمجلس، الجلسة المخصصة للأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة الموجهة للسيد رئيس الحكومة. وقبل مواصلة جدول أعمال هذه الجلسة، أود أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى جميع الأطراف على الروح الوطنية العالية، والتي استحضرت المصالح العليا للوطن وآثرت على نفسها المصالح الذاتية، مما سهل مأمورية الرئاسة في استئناف هذه الجلسة، تجاوزا لما حدث في الجلسة السابقة والتوجه الجماعي نحو المستقبل، في إطار الإلتزام بضوابط دولة القانون والمؤسسات، وتحسيدها للأساس الذي يقوم عليه النظام الدستوري للمملكة القائم على أساس فصل السلط وتوازنها وتعاونها، وتفعيلا للتوجيهات الملكية، خصوصا تلك المتعلقة بتخليق الخطاب السياسي.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

إن الروح الوطنية والالتزام بخدمة مصالح المغرب، كل من موقعه، برلمانا وحكومة، أغلبية ومعارضة، تقتضي منا جميعا الترفع عن كل ما من شأنه أن يؤثر سلبا على سير المؤسسات وأدائها ووظائفها، وتقتضي منا أيضا انخراطا جماعيا وبشكل مسؤول في خدمة قضايا الوطنية ومعالجة إشكالياته ومواجهة تحدياته.

إن مجلس النواب ينبغي أن يظل ذلك الفضاء الوطني والمؤسسي للنقاش العمومي، وتأطيره في إطار من الاحترام الواجب لمختلف المؤسسات وخصوصا الدستورية، كانت أشخاصا ذاتية أو معنوية، أحزابا ونقابات، فرقا برلمانية، أغلبية ومعارضة أو حكومية، بعيدا عن شخصنة النقاش أو توجيه التهم والتركيز على القضايا الكبرى للبلاد ومصالحها العليا.

في هذه اللحظة بالذات، يقوم جلالة الملك نصره الله، بجولة إفريقية ناجحة، مدافعا عن المغرب، رافعا رؤوسنا، محاربا الفقر ومدعما للتنمية. وفي هذه اللحظة كذلك، يتابع آلاف المغاربة، عبر الشاشة، اشتغال مؤسستينا الحكومية والبرلمانية، أود وأتوسل الجميع أن نكون في مستوى النخبة التي أهلها المغرب لتدبير شؤونه.

على بركة الله نستأنف أشغالنا، وقبل الشروع في جدول الأعمال أعطي الكلمة للسيد الأمين لتلاوة ملخص عن المراسلات الواردة على المكتب، تفضل السيد الأمين.

السيد أحمد التهامي أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس،

توصل مكتب مجلس النواب بالنصوص التشريعية التالية ويتعلق الأمر بما يلي:



السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين، في الجزء الأول من السؤال لازالت للسيد رئيس الحكومة 6 دقائق و25 ثانية، هل ترغبون في استعمالها السيد الرئيس؟ تجاوزها. إذن إذا سمحتم نمر إلى السؤال المحوري الثاني والمتعلق بتعثر الحوار مع المركزيات النقابية، تقدم به السيدات والسادة النواب أعضاء فرق المعارضة، الكلمة لأحد النواب.

النائب السيد سعيد باعزيز:

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

نسائلكم باسم فرق المعارضة، في هاذ الجلسة المخصصة لمراقبة العمل الحكومي وليست فضاء للنقاش العمومي.

السيد رئيس الحكومة،

حكومة مأسست الحوار الإجتماعي وحكومة عادت به إلى الوراثة؛ حكومة وضعت خطوط حمراء للحوار، حوار اجتماعي عبارة عن مسرحية ملغومة؛ احتقان اجتماعي وضرب للقدرة الشرائية للشغيلة المغربية؛ نقابة ديمقراطية تقاطع فلاح ماي؛ رئيس الحكومة ينصرف ويغادر الجلسة الشهرية يومين قبل احتفال الشغيلة المغربية بعيدها الأممي حتى لا يجيب عن تعثر الحوار؛ وزير يهين المغاربة ويعتبر نفسه راعيا للقطيع؛ وزراء وإداريون يتدخلون في انتخابات ممثلي المأجورين والموظفين؛ وزراء يتصلون بالباطرونا لاختيار...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب، الكلمة للسيد رئيس الحكومة للجواب على السؤال في حدود 26 دقيقة و30 ثانية.

▪ مشروع قانون رقم 70.13 يتعلق بالمراكز الاستشفائية الجامعية.

▪ مشروع قانون تنظيمي رقم 33.15 يقضي بتميم وتغيير القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية.

▪ مشروع قانون تنظيمي رقم 32.15 يقضي بتغيير وتميم القانون التنظيمي رقم 28.11 المتعلق بمجلس المستشارين.

▪ مشروع قانون تنظيمي رقم 34.15 يقضي بتغيير وتميم القانون التنظيمي رقم 59.11 المتعلق بانتخاب أعضاء

مجالس الجماعات الترابية.

▪ مقترح قانون تنظيمي يقضي بتغيير وتميم القانون التنظيمي رقم 59.11 المتعلق بانتخاب أعضاء مجالس الجماعات

الترابية، تقدم به مجموعة من النواب من فرق ومجموعة الأغلبية.

كما توصل مكتب المجلس من المجلس الدستوري

بالقرارين التاليين:

• القرار رقم 15/961 ورقم 15/962 اللذين صرح

المجلس الدستوري بموجبهما على التوالي: بمطابقة كل من القانون التنظيمي رقم 130.13 من قانون المالية في صيغته

المعدلة، والقانون التنظيمي رقم 12.14 بتغيير وتميم القانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب

العليا للدستور.

فيما يتعلق بعدد الأسئلة الشفوية والكتابية والأجوبة

الكتابية التي توصل بها مجلس النواب من 19 إلى 26 مايو 2015، توصلت رئاسة مجلس النواب بما يلي:

86 سؤالاً شفويا؛ 63 سؤالاً كتابيا؛ مجموع الأسئلة

الكتابية المتبقاة دون جواب: 10706، شكرا السيد الرئيس.



الوطنية للحوار الاجتماعي وخطية لدى رئيس الحكومة لتتبع حل النزاعات المستعصية مباشرة. كما تم يوم 22 أكتوبر 2012، عقد اجتماع مع المركزيات الخمس، قدمت الحكومة خلاله عرضاً حول مشروع قانون المالية لسنة 2013. وانعقد يوم 4 يناير 2013، اجتماع للجنة العليا للتشاور، خصص لتقديم حصيلة تنفيذ التزامات اتفاق 26 أبريل ومناقشة القضايا الجديدة التي تقدمت بها النقابات، ودعت الحكومة إلى دورة جديدة في 27 أبريل 2013، لكن لم تستجب لها بعض النقابات، ثم عقدنا معها لقاءات ثنائية في 25 أكتوبر 2013 لتدارس سبل مواصلة الحوار، وفق منهجية متوافق بشأنها تراعي الإكراهات الاقتصادية والمالية لبلادنا. وقد عقدت الحكومة لقاءات مع المركزيات أيام 15 و 25 و 29 أبريل في شهر واحد 2014، وتم التوافق على إبقاء هذه اللقاءات مفتوحة لمواصلة مناقشة مطالبها والعمل على إيجاد الحلول لها، مع مراعاة التوازنات المالية للدولة والحفاظ على تنافسية المقاولات.

ومن جهة أخرى تم عقد اجتماع للجنة الوطنية لإصلاح منظومة التقاعد يوم 30 يناير 2013، خصص لمناقشة تقرير اللجنة التقنية وللإعداد لاجتماع آخر للجنة الوطنية، دعونا إلى لقاءات تشاورية مع النقابات يوم 4 دجنبر 2013، غير أن بعضها لم يتسحب. وعقدت اللجنة الوطنية لإصلاح أنظمة التقاعد اجتماعاً بتاريخ 18 يونيو 2014، تم التوافق خلاله على إصلاح منظومة التقاعد في شموليتها، مع اتخاذ إجراءات مستعجلة وحازمة لمواجهة تفاقم عجز نظام المعاشات المدنية. وبرسم سنة 2015، عقدت الحكومة في 10 فبراير جولة جديدة من الحوار الاجتماعي، خصص لتبادل وجهات النظر حول أبرز القضايا المطروحة، وتم التأكيد على ضرورة مواصلة الحوار بشكل منتظم وتحديد منهجية عمل

السيد عبد الإله ابن كيران رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه.

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،
السيدات والسادة النواب المحترمون،

أود في البداية أن أشكر فرق المعارضة على طرح موضوع الحوار الاجتماعي، الذي يتيح فرصة عرض ما استجد في هذا الموضوع.

وغني عن القول، أن الحوار الاجتماعي يشكل آلية أساسية لتطوير التعاون بين الحكومة وشركائها الاجتماعيين والاقتصاديين، كما أن لتوطيده دوراً حيوياً في ترسيخ البناء الديمقراطي وتعزيز السلم الاجتماعي وإنعاش التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ومن هذا المنطلق، حرصت الحكومة منذ تنصيبها على إرساء آليات وقواعد الحوار الاجتماعي، عبر جملة من المبادرات الهادفة إلى مأسسته، وعقدت عدة لقاءات ثنائية وجماعية مع المنظمات النقابية والشركاء الاقتصاديين، مما مكن من تعزيز السلم الاجتماعي وتحقيق نتائج مهمة تحملت من أجلها الدولة ولا تزال كلفة كبيرة في ظرفية اقتصادية صعبة.

السيد الرئيس،

اسمحوا لي أن أؤكد لكم، الحوار الاجتماعي لم يتوقف بين الحكومة والنقابات، بالرغم من اختلاف المواقف والتصورات بين الأطراف في بعض الأحيان وهو أمر طبيعي. وللتذكير، فقد عقد اللقاء الأول في 14 مارس 2012، أي أسابيع فقط بعد تنصيب الحكومة، تلتها سلسلة من الاجتماعات للجنة القطاع العام ولجنة القطاع الخاص. وفي إطار مأسسة الحوار الاجتماعي، تم الاتفاق خلال الاجتماعات الثنائية المنعقدة في شتنبر 2012، على إحداث اللجنة العليا للتشاور إلى جانب اللجنة



الأيام اللازمة للاستفادة من معاش التقاعد، هذا منذ كانت C.N.S.S وهو مطلب حتى جات هاذ الحكومة عاد استاجبت لو، ما بقاوش الناس كيضيعو في الحقوق دياهم إيللا ماكملوش 3240 يوم؛

- توسيع سلة علاجات التأمين الإجباري الأساسي على المرض التي يديرها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لتشمل علاجات الأسنان ابتداء من فاتح يناير 2015، وهذا كذلك مطلب قديم؛

- الرفع من الحد الأدنى للمعاش لفائدة 12500 مستخدم بالنسبة للنظام الجماعي لمنح الرواتب التقاعد، الرفع من الحد الأدنى، هادو كانوا كيقتطو 120 درهم 140 درهم هاذ الشي راه قلناه شحال من مرة؛

- الرفع من الحد الأدنى للأجر في القطاع الخاص بنسبة 10% موزعة على سنة 2014 و 2015 وهاد السنة 5% غتدخل في يوليوز 2015؛

- رفع الحد الأدنى للأجور بقطاع الوظيفة العمومية إلى ثلاث آلاف درهم صافية شهريا، بكلفة 160 مليون درهم لفائدة 53 ألف مستفيدين، لم يبق في الوظيفة العمومية أي شخص أجرته أقل من 3 ألف درهم؛

- إخراج نظام التعويض عن فقدان الشغل بتكلفة قدرها 500 مليون درهم، الإجراء الذي انتظر 10 سنوات طوال حتى جات هذ الحكومة التي يقال أنها لا تفعل شيئا؛

- إخراج مجموعة مشاريع القوانين كتلك المتعلقة بمحوادث الشغل والعمال المنزليين، غير ديال هاد العمال المنزليين اللي قديم في هاد البرلمان فحالي أنا يعرف شحال وهذا كيانتظر، ومدونة التعاضد والصحة والسلامة المهنية وعلاقات وشروط الشغل في الصناعة التقليدية.

لمعالجة مختلف الملفات، مع إحداث لجن موضوعاتية وعقد اجتماع في أقرب أجل للبت في إصلاح نظام المعاشات المدنية.

السيد الرئيس،

لقد تحملت الحكومة الحالية تنفيذ اتفاق 26 أبريل الذي وقع في الظروف التي يعرفها الجميع، والذي قامت فيه الحكومة ساعتها بالاتفاق مع النقابات على أشياء كثيرة وثقيلة جدا، ولكن هذه الحكومة وفّت بها جميعا أو تقريبا، الذي يحمل التزامات جد مكلفة ويستجيب لمطالب عديدة، ناهيك عن التزامات سابقة لهذا الاتفاق تأخر تنفيذها كمسألة التعويض عن فقدان الشغل، وهو ما وقع مؤخرا.

وبالرغم من أهمية هذه الالتزامات وكلفتها، التي يعتبر مجرد الاقتصار على تنفيذها تحديا في حد ذاته، فقد بادرت الحكومة إلى الاستجابة لمطالب جديدة. وسأقتصر على بعض الأرقام والمؤشرات المهمة المتعلقة بما أنجزته الحكومة على الصعيد الاجتماعي، باعتبار أنه ماشي فقط كنا كنلتقيو بالنقابات على مدى هذه السنوات كلها، مرات متعددة، في بعض الأحيان ثلاث مرات في شهر واحد، جميع النقابات بما في ذلك التي انشقت عن بعضها، ولكن كذلك هذه الأمور كانت تبعثها نتائج عملية لصالح الشغيلة:

- أولا: تخصيص غلاف مالي سنوي إضافي قدره 13.2 مليار درهم، وأتمنى أن تأخذ الأرقام حجمها ويحسن تقديرها، أشنو هي 13.2 مليار ديال الدرهم لتنفيذ اتفاق 26 أبريل فيما يتعلق بالزيادة في الأجور والرفع من الحد الأدنى للمعاش والحوارات القطاعية، هذه من النهار اللي جات الحكومة؛

- اتخاذ التدابير لتحسين وضعية الشغل والحماية الاجتماعية بالقطاع الخاص منها: تمكين الأجراء الغير المستوفين لشروط 3240 يوم انخراط في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي باسترجاع مبلغ مساهمتهم المرسمة أو استكمال عدد



في احتياطي العملة الصعبة، وهاذي هي الوضعية اللي تلاقينا معاها ملي جينا، باش كنا مضطرين نمشيو FMI ناخذو منو إمكانية ديال الاقتراض ديال 6,2 مليار ديال الدولار، الحمد لله ما احتججناهاش. وقد بذلت الحكومة جهودا كبيرة لتصحيح الوضع، حيث انتقل عجز الميزانية من أكثر من 7% كان يعني FMI كيقول 7,7% واحنا كنعقولوا 7,1%، من الناتج الداخلي الخام سنة 2012 إلى 4,9% سنة 2014. ورغم ذلك، فإن الإكراهات المالية لا تزال قائمة، مما يحتم التحكم في النفقات العمومية وتحسين التوازنات المالية والتنافسية، مع إيلاء عناية خاصة بالفئات الضعيفة والمهمشة من عموم المواطنين. التوجه ديال الحكومة هو هذا، اللي الحالة ديالو لا بأس بها كنعقولوا له صبر شوية، واللي ما عندوش كنعقولوا هذا خاصنا نتفاهمو معاه، لا بد نلقاو لو حل.

وفي ظل هذه الظرفية الصعبة، فإن مجموعة من النقابات تطالب بإجراءات من قبيل:

- الزيادة في الأجور ب 25% في القطاعين العام والخاص، مما يتطلب 27 مليار درهم إضافية سنويا، تتحملها الميزانية العامة بالنسبة للموظفين، ناهيك عن إنحناك تنافسية المقاول. راه بالمناسبة، هذيك 10% اللي دازت في 2014، راه ما مرت إلا بصعوبة بالنسبة للمقاول، وهددوا بأنهم سوف يفقدون تنافسياتهم؛ ناهيك عن إنحناك تنافسية المقاول، وبالتالي التأثير سلبيا على قدرتها على المحافظة وإحداث فرص الشغل؛
- مراجعة جدول الضريبة على الدخل بانعكاس مالي يقدر ب 5 مليار درهم، قال ليك نرفعو الإعفاء إلى 6000 درهم، مما سوف يكلفنا 5 ملايين درهم؛
- تنفيذ إحداث درجات جديدة بانعكاس مالي سنوي قدره 5 إلى 7 مليار درهم؛

هذا دون الحديث عن المجهودات المبذولة على مستوى البرامج الاجتماعية كتعميم التغطية الصحية والإهتمام بالفئات الهشة الأخرى، من خلال تفعيل صندوق دعم التماسك الاجتماعي لتمويل نظام المساعدة الطبية ومحاربة الهذر المدرسي، وتمويل الدعم المباشر للنساء الأرامل، وتفعيل صندوق التكافل العائلي للنساء المطلقات وتخفيض أئمة أزيد من 1700 دواء، وتخصيص ما يفوق 50% من الميزانية العامة للبرامج والقطاعات الاجتماعية باعتبار أن الحوار الاجتماعي لا يشمل الشغيلة وحدها، بل يشمل جميع الفئات الهشة الموجودة في المجتمع، والنقابات يعني سعيدة بطبيعة الحال بأن تكون لها كذلك مساهمة في هذا الأمر.

وبالمناسبة، فقد ففرت كتلة الأجور بالوظيفة العمومية من 66,7 مليار درهم سنة 2007 إلى 105,5 مليار درهم سنة 2015، وتمثل حاليا 11% من الناتج الداخلي الخام و 54% من ميزانية التسيير و 57% من العائدات الضريبية. كما يمثل متوسط الأجر الشهري الصافي بالمغرب 3 أضعاف الناتج الداخلي الإجمالي الفردي مقابل 1,4 في تونس و 1,6 في تركيا و 1 في فرنسا مثلا. وقد ارتفع متوسط الأجر الصافي الشهري بالوظيفة العمومية -أرجو أن يسمع جيدا هذا الرقم- من 5333 درهم سنة 2007 إلى 7500 درهم سنة 2014، أي بما يعادل 5% سنويا من الزيادة، كل عام 5%، الأمر الذي لم يتبعه لا الأئمة ديال المواد ولم يتبعه كذلك يعني التضخم، في حين لم يتعد المعدل السنوي للتضخم برسم نفس الفترة 2%.

السيد الرئيس،

لا يخفى عليكم، أن بلادنا مرت بظرفية اقتصادية ومالية صعبة، كل شي كيعرف باللي كاين أزمة اقتصادية من 2008، خلفت ارتفاعا في عجز الميزانية والمديونية ونقصا حادا



**السيدات والسادة الوزراء،
الإخوة والأخوات النواب،**

شكرا على تناول هذا الموضوع الهام اللي هو الحوار الاجتماعي، حنا السيد رئيس الحكومة نفهم أن الحوار الاجتماعي هو أولا وأخيرا مسؤولية، ولذلك سمي حوارا لأنه ينتظر منه أن يكون قوة اقتراحية فيها إنتاج، فيها سعي جماعي بتعبئة جماعية لحل الإشكالات الكبرى، مسؤولية خاصة فيما يتعلق بالملفات الكبرى التي انكبت عليها هذه الحكومة. أنا أذكر على سبيل المثال ملف التقاعد، ملف التقاعد هذا من الملفات الشائكة اللي كانت دائما مطروحة على أجندة الحوار الاجتماعي ولم تجد لها حلا، نحن نشبهه وكأنه بحال هاديك كرة اللهب التي بدأ الجميع يتقاذفها بعضها لبعض خوفا من أنها تشتعل في ثياب أحدهم. الحمد لله وصلنا إلى رئيس حكومة وحكومة مسؤولة، تحلت بالشجاعة وقالت هادي هي الوقت اليوم باش هاد الكرة التي خفنا منها مدة طويلة نطفيوها، ولكن مللي خذاها رئيس الحكومة وقال أنا غنطفوها واخا اشتعلت فيا، أجيو مدو يد العون باش نطفيوها جميع. كايين اللي كان مسؤولا وفهم حساسية اللحظة السياسية اللي كنعيشوها، وكايين اللي غير اسمع الهضرة ومشى سباق هو العرس بليلة مشى كيشعل العافية قبل أن تشتعل. ولكن الحمد لله سمعنا دعوات إلى إضرابات عامة غير مفهومة في هذا السياق، سمعنا محاولات للتأجيل إلى النزول إلى الشوارع، هذا المجتمع كان دائما محصنا ضد الاشتعال. والشغيلة المغربية اليوم بمقتضى التمثيلية كيمثلوها الشركاء الاجتماعيين وفيهم الجادون، أثبتت عبر التاريخ أنها قادرة تقرا الخصوصيات ديال اللحظة التاريخية، أنا أضرب مثال بالشغيلة التعليمية التي ضحت بالساعات التضامنية وخدمت بلا ما تخلص إلى الآن، لأنها فهمت في لحظة أن المجتمع المغربي خصو تضامن. وهاذ شي حنا يجب أن ندعمه في هذه اللحظة

• الزيادة في معاشات المتقاعدين ب 600 درهم شهريا، مما يتطلب 4,2 مليار درهم إضافية كل سنة، في وقت يسجل فيه نظامات المعاشات المدنية اختلالا كبيرا سيجعله عاجزا في الأفق المنظور عن الوفاء بالمستحقات القائمة لفائدة المتقاعدين، إن لم نعجل بالقيام بالإصلاح وهو ما سنفعله إن شاء الله الرحمن الرحيم.

والواقع أن الوضعية الراهنة للمالية العمومية لا تتحمل اعتماد إجراءات مالية جديدة، علما ان كتلة الأجور ترتفع تلقائيا بما يبلغ 5 مليار درهم للوفاء بالتزامات المتعلقة بالترقيات المترتبة عن تحسين الحصيصة السنوي للترقي إلى 33%، وتحديد سقف الانتظار في 4 سنوات للترقية بالاختيار. وديرو الحساب وشوفو، العام الأول 5 دالملايير ديال الدرهم العام الثاني 10، العام الثالث 15، العام الرابع 20، العام 25، كتوصل 75 مليار ديال الدرهم في 5 سنوات.

وختاما، أؤكد أن الحكومة تبقى منفتحة لدراسة المطالب الواقعية والتي تراعي التوازن المالي للدولة وتنافسية المقاولات والاقتصاد الوطني، وخاصة تلك التي تمم الفئات المهشة من المجتمع. وبهاد الخصوص، فإن الحوار الاجتماعي ينبغي ألا يركز فقط على فئة الموظفين ومستخدمي ومأجوري القطاع الخاص، بل ينبغي أن نتنبه جميعا للفئات المهمشة من المواطنين والتي لا تتوفر على من يوصل مطالبها ويدافع عنها والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد رئيس الحكومة، أفتح باب التعقيبات، فريق العدالة والتنمية في حدود 3 دقائق.

النائبة السيدة آمنة ماء العينين:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس الحكومة،



السلم الإجماعي وتعزيز التماسك الاجتماعي، وكذلك ما غنختلفوش في كون أن الحوار الاجتماعي يهدف إلى مناقشة القضايا ذات المصلحة المشتركة بين الفرقاء الاجتماعيين من جهة، والحكومة وأرباب العمل على أساس مبدأ التشاركية اللي نص عليه الدستور. والحوار الاجتماعي، السيد رئيس الحكومة، أيضا له انعكاساته على مجموعة من المحاور المهمة: المحور الاجتماعي، المحور السياسي، المحور القانوني، والمحور الاقتصادي كذلك. لكن السيد رئيس الحكومة، لا يبدو أنكم مستوعبون لهذه الأمور، فقد مرت 4 سنوات دون أن تعرف مؤسسة الحوار الاجتماعي أية نتائج تذكر، وذلك بسبب تبخيسكم لها بدل جعلها في صلب اهتمامات حكومتكم التي أعلنت حربا على الطبقة الفقيرة والمتوسطة، ففي عهدكم أصبح الحوار الاجتماعي عبارة عن جلسات مشاور مفتوحة حول القضايا المطروحة، وأضحت الجلسات مجرد جلسات واجتماعات فقط.

السيد رئيس الحكومة،

لقد تبين من خلال الجلسات مع الفرقاء، أن حكومتكم لن تأتي بأجوبة شافية تندرج ضمن استراتيجية حكومية واضحة المعالم، وإنما يظهر أنها مهووسة بشيء اسمه إصلاح التقاعد ولو على حساب مجموعة من الأمور الأخرى. وقد عبرنا، تماشيا مع الفرقاء الاجتماعيين، أن إصلاح أنظمة التقاعد يشغل بال جميع المغاربة العاملين، سواء في القطاع العام أو الخاص، لكن معالجته يجب أن تتم في إطار المنظومة المطلوبة التي تقدمت بها المركزيات النقابية وليس من زاوية أحادية وبطريقة انفرادية. إننا لسنا ضد الإصلاح، لكن هذا الإصلاح لا يجب أن يكون على حساب الموظفين والمأجورين.

السيد رئيس الحكومة،

إننا نستغرب ونتأسف على تعاطيكم السليبي مع مطالب الطبقة العاملة المغربية البسيطة، التي هي اليوم بين مطرقة

لأن هذا هو الحوار الاجتماعي الحقيقي، لا أحد يمكن أن يفهم في المغرب اليوم، تفضلوا شي واحد يشرح لنا، يقنع المغاربة، في لحظة كيطور فيها الاقتصاد المغربي، مستوى التنافسية، الجاذبية ديال الاستثمارات، المؤسسات الدولية كتقول بأن اقتصادنا هو بخير، ونسمع في لحظة دعوة إلى إضراب عام وكأننا في بلد غير مستقر سياسيا وكأن كايين شي حاجة واقعة.

اليوم المغاربة يفهمون جميعا هاد التداعيات وهادي لحظة، لحظة المسؤولية التي يجب أن نعود فيها جميعا، ونفهم بأن الاعتبار السياسية تكون في أحيان مفهومة عند النقابات لأن عندها هاد الامتدادات في العالم كامل، ولكن في اللحظات اللي كنحتاجو نكونو فيها منصفين، لنقول أن العديد من النقط التي أدرجت في الملفات المطلوبة ديال النقابات لسنوات، وجدت لها الحل مع هذه الحكومة المسؤولة في واحد اللحظة دون أن تمر ضرورة عبر آلية هذا الحوار الاجتماعي، اللي للأسف الشديد إلا كان قال بأنه عطلّ وتم يعني اختلاق المبررات باش يتعثر هو في الحقيقة تم تعطيله، شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة النائبة، الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية في حدود 4 دقائق.

النائب السيد عادل تشيكيطو:

بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله وسلم على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدتين والسادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

السيد الرئيس، لن نختلف في كون أن الحوار الاجتماعي، كيفما جاء في الكلام ديالكم، آلية من آليات



البداية بتحية تقدير وإكبار وامتنان للطبقة العاملة وفي مختلف القطاعات، سواء الإنتاجية أو الخدماتية أو في الوظيفة العمومية، على التضحيات الجسام وروح العطاء التي يقدمونها فداء لوطنهم.

ونحن في الحركة الشعبية نؤمن أشد الإيمان بأن أفضل ثروة يتوفر عليها المغرب هي طاقته البشرية الخلوقة والخلاقة، ورأس ماله البشري الذي أثبت جدارته وكفاءته وقدرته على الصمود في وجه التحديات. ونعتقد بأن المناسبة سانحة لإيلاء المزيد من العناية والتكريم والتمكين لهذه الطاقات الخلاقة، من خلال إجراءات حكومية تروم إسعاد الطبقة العاملة وتحقيق رفاه عيشها وتكريمها التكريم الأمثل.

فلا يكفي في تقديرنا أن ننتظر حوارا اجتماعيا لإيلاء الموضوع ما يستحقه من عناية واهتمام، بل يتعين أن يكون هذا الأمر من ضمن أسس أية سياسية عامة، على اعتبار أن العنصر البشري هو عماد هذه السياسات، وفي نفس الوقت هو منتهى ما تروم تحقيقه هذه السياسات. فالمقاربة يجب أن تنصب على العامل وكذلك غير العامل وعلى الحضري والقروي والجلبي.

وبخصوص الحوار الاجتماعي، فإننا نعتقد بأن هناك سياسة عمومية اجتماعية واضحة، فأكد أنها تشتغل على تراكم المؤسسة التي شهدتها الحوار الاجتماعي في سنوات سابقة على تشكيل هذه الحكومة، والدليل على ذلك الجهود المالي المرصود لأجراً اتفاق 26 أبريل 2011، وسعيها الحثيث لتنفيذ ما تبقى من هذا الاتفاق، ولا سيما الترقية الاستثنائية وقانون تنظيم الأعمال الاجتماعية وتعزيز الحماية الاجتماعية وولوج الخدمات الاجتماعية، كالسكن والنقل والترفيه ومعالجة الإشكاليات المتعلقة بالصحة والسلامة المهنية وطب الشغل والوقاية من الأخطار المهنية.

قرارات حكومتكم اللاشعبية والهادفة إلى القضاء على قدرتهم الشرائية وسندان التزاماتهم والمعيش اليومي. فكيف وأنتم اللذين تدعون حملكم لهموم وهواجس الطبقة الشغيلة، ألا تستجيبوا بشكل فوري وطوعي مع جل مطالبها والمتمثلة في الزيادات في الأجور وتخفيض الضغط الضريبي على الأجور، والزيادة في معاشات التقاعد وحماية الحريات النقابية؟ ما دمتم تقولون أن الظروف الإيجابية التي تعيشها بلادنا قد تتمخض عنها نتائج، لكننا نتخوف من أن تكون النتيجة ينطبق عليها المثل القائل "تمخض الجبل فولد فأراً".

السيد رئيس الحكومة،

إن منهجية الحوار الاجتماعي تقتضي أن للحوار مواعيد ثابتة يجب احترامها، حيث ينعقد مرتين في السنة، وهاد الشيء الذي كان في وقت سابق، وذلك قبل إعداد مشروع قانون المالية للسنة الموالية، والمرة الثانية في شهر أبريل حتى يشكل هذا الشهر فضاء زمنيا للحوار والمفاوضات من أجل التوصل إلى اتفاقيات تقدم للطبقة الشغيلة خلال عيدها السنوي..

السيد رئيس:

انتهى الوقت، شكرا. الكلمة للفريق الحركي في حدود ثلاث دقائق.

النائب السيد عرفات عتمون:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدتين والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي في موضوع الحوار الاجتماعي مع المركزيات النقابية، لأنقدم في



الحوار الاجتماعي اللي كنا نتمناها على أنها تكون واحد الثقافة تشاركية، اقتصادية، اجتماعية، بطبيعة الحال ديمقراطية، لتنزيل مضامين الدستور ديال 2011، ماكيناش السيد رئيس الحكومة، ولم تتوقفوا في تنزيل مضامين دستور 2011 فيما يخص الحوار الاجتماعي.

الحوار الاجتماعي متعثر بطبيعة الحال، والدليل: هل يعقل على أنه في عيد الشغل وفي عيد الشغيلة، المغاربة بطبيعة الحال اللي مولفين كيتبعوه وبكل اهتمام والعالم يتبعه بكل اهتمام، هاد العام عشنا أزمة بطبيعة الحال، عشنا استثناء على أنه إضراب النقابات المركزية العريقة بطبيعة الحال قاطعت هاد اليوم الاحتفالي اللي كان خص الحكومة تزف ليهم في هاد اليوم هذا بطبيعة الحال أمور اللي هما متعودين عليها؟ لكن الحكومة جاءت بطبيعة الحال بعكس ما كان يشتهي ويتمناه المركزيات النقابية، الشيء اللي أدهم على المقاطعة. واعتقادي على أنكم شاركنتم السيد رئيس الحكومة مع النقابة ديالكم بوحدهم، وهذا ماشي حوار، اللي تشارك بوحدهم راه خاصاه شي حاجة، اللي تيتحاور بوحدهم راه خاصاه شي حاجة. الحوار يقتضي أطراف متعددة، يقتضي ثقافة الحوار وقبول الرأي والرأي الآخر، هاد الشيء اللي بينتو على أنكم ماقابلينش الرأي الآخر، درتو الإقصاء فاقصيتو الأطراف الأخرى، إما حنا ولا الطوفان. وهادي ماشي ثقافة الحوار، هذا تغييب الحوار، هذا قتل الحوار، هذا تشويه الحوار وهذا ما يقبلوهش المغاربة، وما يقبلوش المغرب، وماشي حنا اللي غادي نجيو بيه بطبيعة الحال. خاصنا حنا الطموح ديالنا على أنه الحوار يتعرع وينمو بطبيعة الحال، لأن تقدم الحوار هو إنعاش الشغل، تغييب الحوار هو قتل الشغل. بهاد العملية اللي درتو بطبيعة الحال بهاد الكيفية وبهاد التعامل تقتلون الشغل، هو مريض وحاطين لو قرعة الإنعاش

إننا في الفريق الحركي، نطالبكم بتعزيز مأسسة التوجه الاجتماعي للحكومة، وإخراج القانون التنظيمي للإضراب وكذا القانون التنظيمي للنقابات إلى حيز الوجود. كما نطالب بتعزيز المقاربة الحكومية للجانب الاجتماعي بصفة عامة، من قبيل تحسين الأوضاع المادية وتوطيد الحماية الاجتماعية والرفع من القدرة الشرائية وتحقيق الكرامة لجميع المواطنين والمواطنات، والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس:

شكرا السيد النائب، شكرا، يوجد بين ظهرانينا السيدة روسي بيل راموس مادريكال، رئيسة لجنة المناصفة وتكافؤ الفرص (الفوبريل) المغرب، أمريكا الوسطى، الكاريبي. كما يوجد أيضا بين ظهرانينا سعادة المهندس عدنان السواعير، رئيس لجنة النظام والسلوك ببرلمان المملكة الأردنية الهاشمية، شكرا. الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة في حدود أربع دقائق، الأصالة والمعاصرة.

النائب السيد الطاهر شاكرو:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة،

السادة والسيدات الوزراء المحترمون،

باسم فريق الأصالة والمعاصرة اسمحوا لي أن أساهم في هذا النقاش حول الحوار الاجتماعي المتعثر.

السيد رئيس الحكومة،

اللي اسمعكم واسمع بعض الفرقاء المتدخلين من هنا، يقول بأن الحوار الاجتماعي بخير، أن كولشي بخير العام زين، وهذا الشيء ماشي صحيح. الحوار الاجتماعي متعثر، الحوار الاجتماعي بطبيعة الحال مقامش كيف خاصو يكون، مأسسة



الديمقراطي إيجابيا، من منطلق اهتمامنا بالطبقة العاملة ويقوى الإنتاج الوطنية. وهي كذلك مناسبة، نعبر من خلالها، عن اعتزازنا بالخلاصات التي تمخضت عن الجولات السابقة للحوار الاجتماعي والآفاق التي يفتحها في سبيل دعم الاستقرار والسلم الاجتماعي، ونستحضر بالأخص منها:

- 1- مواصلة تنفيذ التزامات اتفاق 26 أبريل 2011؛
- 2- إقرار تعويض عن فقدان الشغل لفائدة إجراء القطاع الخاص؛
- 3- إمكانية استرجاع المؤمنين بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي البالغين سن 60 لمجموع اشتراكاتهم في حالة عدم توفرهم على حد معين من أيام العمل؛
- 4- توسيع سلة العلاجات لتشمل علاجات الأسنان بالنسبة لمؤمني الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي انطلاقا من فاتح يناير 2015؛
- 5- التعويض عن حوادث الشغل، إضافة إلى الاجراءات المتخذة الرامية إلى ضمان السلامة المهنية؛
- 6- السماح لتعاضديات القطاع العام بتوقيع اتفاقية تدبير التأمين الإجباري الأساسي عن المرض مع الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي.

ونتطلع السيد رئيس الحكومة، إلى تسريع الدراسات المتعلقة باستفادة الوالدين من التغطية الصحية التي يستفيد منها الأبناء الناشطون، والتعجيل باستصدار قانون تنظيمي ينظم حق الإضراب وقانون النقابات المهنية والمصادقة على المرسوم المحدد للقطاعات والحالات الاستثنائية التي يمكن فيها إبرام عقد شغل محدد المدة.

وحيتو وحيدتو داك السيروم حيدتوه، بماذ الكيفية هادي، هاد الشيء ممقبولش السيد رئيس الحكومة.

حنا نعرفوكم، بطبيعة الحال قلم على أننا دننا من ظروف صعبة، صحيح. ولكن الآن هاد الظروف الصعبة، وهاد الأزمة العالمية راه المغرب استفد منها، ملي الثمن ديال "الباريل" إلى المستويات اللي حنا نعرفوها، راكم دخلتو الملايير. مللي السنة الفلاحية اللي جات مزبانة، راه بطبيعة الحال نتمناو على أن التدبير الحكومي دياها يكون في المستوى باش رجعت كذلك بالخير، ولكن هذا ما استفداتش منو الطبقة الكادحة، ما استفداتش منو الطبقة الشغيلة، بطبيعة الحال ما كنا ننتظره أن تستفيد منه، ما كانش غير رجوع عليها بالخير.

هاذ الحكومة هادي اللي قلمتو بأنها جابت واحد العداد ديال الأمور إيجابية، فهاذ الحكومة زادت في الضريبة على القيمة المضافة على المستضعفين والعاطلين والطبقة الشغيلة بطبيعة الحال مستضعفة. نتعرفو السيد رئيس الحكومة، على أنه الزيادة في الضريبة على القيمة المضافة هي ضريبة غير منصفة..

السيد الرئيس:

شكرا السيد النائب، انتهى الوقت. الكلمة لفريق التقدم الديمقراطي في حدود 3 دقائق 30 ثانية، تفضل السيد النائب.

النائب السيد إدريس بوطاهر:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الحكومة المحترم،
السيداتان السادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة النواب المحترمون،

بداية، نتقدم بالشكر الجزيل للفرق التي تقدمت بهذا الموضوع، الموضوع الذي ارتأينا أن نتعاطى معه في فريق التقدم



حتى إصلاح صندوق التقاعد الذي حدثتمونا عنه، فهو مجرد كلام فقط، أي إصلاح؟ هناك حلول ترقيعية فقط، المغاربة لن ينسوا الإصلاح الذي قامت به حكومة التناوب، عندما أدت كل متأخرات عندما رفعت من قيمة التقاعد وحفظت كرامة المتقاعدين من 2 ديال المليار دولار آنذاك.

السيد رئيس الحكومة،

نحن هنا بإرادة الناخبين جميعا، نحن هنا وأتحدث على جميع النواب الجدد، جئنا ونحن مؤمنون بأن ما يجمعنا جميعا، معارضة وأغلبية وحكومة بالأساس هو الوطن. جئنا ونحن نؤمن بأن علينا جميعا أن نجد الشغل للمعطلين، أن نوفر السكن اللائق، أن نساعد المواطن على الولوج إلى الصحة، أن نحسن من وضعية المأجورين والعمال. لم أعتقد يوما أن تتحول هذه المؤسسة إلى السب والشتم والتناوب بالألقاب. لم أعتقد يوما أن يأتي وزير داخل القبة ويعد المغاربة ويشرهم بتعميم المنحة على أقاليم، من بينهم إقليم بولمان، اليوم 280 طالب راهم كيحتجوا أمام العمالة لأن السيد الوزير وعدهم بتعميم المنحة، مجرد أكذوبة.

لا يعقل ومن العار السيد رئيس الحكومة، أن نختزل حياة واستهلاك المواطنين في السكر وأتاي والدقيق المدعم. الحياة اليوم تتغير، يجب على الحكومة أن تواكب هذا التغير. يجب على الحكومة كذلك بتحسين وضعية الأجراء والعمال، لأن أي أجير إلا ما خدم على راسو كيخدم على عائلته، عندو خوه معطل، عندو أختو معطلة، عندو معوق أولى كيخدم على والديه. لا يمكن أن تتعامل هذه الحكومة مع الملفات الاجتماعية بمنطق الربح أو الخسارة، لا يعقل أن ترفع الحكومات من الأرقام ومن المؤشرات على حساب الطبقة الضعيفة والطبقة المتوسطة وتترك الكبار أن يستفيدوا من الامتيازات والإعفاءات الضريبية. أليس من باب الإنصاف

ونطالب بتحسين المناخ الداخلي للمقاومات المتوسطة والصغيرة بالأخص، والرقي بمستوى العلاقات المهنية وثقافة الحوار، ومحاربة تشغيل الأطفال، وتفعيل المجالس واللجان ثلاثية التركيب وطنيا وجهويا ومحليا في أفق تحقيق مسعى حوار اجتماعي تشاركي شامل، بما يضمن حقوق الطبقة العاملة في مجالات الصحة والسكن والتعليم والصحة، بما يضمن مجتمع العدالة الاجتماعية الذي ينشده حزينا. كما ندعو إلى إرساء آليات وقواعد جديدة كفيلة بتطوير هذا الحوار وتكثيفه للاستجابة للمطالب المشروعة للطبقة العاملة ومختلف قوى الإنتاج الوطنية، وهو ما سيساهم في اعتقادنا في رص الصف الداخلي وتعزيز مكانة المغرب دوليا، وهي الغايات التي نتقاسمها معكم. وندعوكم السيد رئيس الحكومة، إلى السير على دربها مطمئنين، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد النائب، الكلمة للفريق الاشتراكي.

النائب السيد رشيد حموني:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدة والسيدات الوزراء المحترمون،

السيد رئيس الحكومة، إن إثارتنا لموضوع تعثر الحوار الاجتماعي بين الحكومة وأرباب العمل من جهة وبين النقابات من جهة أخرى، تملية علينا ضرورات مجتمعية بالأساس، إيماننا منا بأن الحوار الاجتماعي هو محطة مصالحة وإنصاف ومصالحة سياسية بالأساس، من بعد مأسسناه داخل حكومة المجاهد عبد الرحمن اليوسفي وصالحنا الشعب مع الإدارة، وصالحنا الشعب مع المؤسسات. مع الأسف اليوم، في ظل دستور التشاركية، حق الحوار أصبح في حد ذاته مطلبا يجب النضال من أجل تحقيقه.



وناجعة لحل المشاكل، ما دمنا نسجل بكل أسف تحرب الحكومة من حوار جدي مع الفرقاء الاجتماعيين، والذي أدى إلى إضراب عام شلّ كل جوانب الإنتاج في البلاد وقد يزداد الأمر تعقيدا ما دامت الحكومة:

أولاً- متمادية باقحام النقابات بخدمة أجنداث سياسية نيابة عن الآخرين، وأصبحت تشهر سلاح الاقتطاع من أجور المضربين لتركيبتهم في غياب قانون للإضراب؛

ثانياً- متمادية في التوجه الرامي إلى رفع الدعم عن المواد الأساسية ونهج سياسة إنحياك جيوب المواطنين بصفة عامة والطبقة الشغيلة بصفة خاصة؛

ثالثاً- متمادية في عدم رغبتها الحد من بؤر التوتر الاجتماعي في العديد من القطاعات، مما يضرب في الصميم التوجه الذي نتوخاه من أن يصبح المغرب وجهة استثمارية متميزة.

ومقابل ذلك، لا زال الحوار وسيلة فقط لكسب الوقت، إن لم نقل هناك تغييب عمدي لحوار جدي. وكنا ننتظر منكم في الجلسة السابقة، طمأنة الطبقة الشغيلة على بعد يومين من احتفالها بعيدها العالمي، مع الأسف، منها من خرج على عدم اهتمامكم، ومنها من قبع في بيته نادبا حظه من سوء سياستكم ومعاملتكم لها. وكل ذلك تتحمل فيه الحكومة جزء كبيرا من المسؤولية وعلى رأسها أنتم السيد الرئيس.

كنا نأمل في الفريق الدستوري، أن تهتم الحكومة بانشغالات الطبقة العاملة والمنتجة، بدل الخوض في مزايدات سياسية تدرأ بها الرأي العام الوطني عن رداءة نتائجها في شتى المجالات.

وانطلاقا مما يخوله لنا الدستور في دورنا كمعارضة بناءة، وبكل مسؤولية سياسية، بعيدا عن المزايدات والاتهامات، نقترح عليكم السيد الرئيس ما يلي:

السيد رئيس الحكومة، أن بعدما جاد الله علينا بالمطر، ودائما ترددون "إذا جاد الله جاد عمر" أين هذا الجود؟ ألا من باب الإنصاف أن ينعكس هذا على الدخل للمواطنين؟

الحوار الاجتماعي السيد رئيس الحكومة، ضروري لضمان الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي كذلك. الحوار الاجتماعي ليس هو الزيادة في الأجور فقط، بل هو آلية لبناء الديمقراطية. بناء الديمقراطية السيد رئيس الحكومة، هو إرجاع الثقة للمواطنين.

السيد رئيس الحكومة، حتى القانون تحدثوا عنه التعويض عن فقدان الشغل مجرد أكذوبة، لأن اليوم كانت الحكومة في الأهداف ديالها غتبلغ ل 30 ألف، اليوم عندها 3000 اللي وصلت...

السيد الرئيس :

شكرا السيد النائب، انتهى الوقت، شكرا. الكلمة لفريق الاتحاد الدستوري، في حدود أربعة دقائق.

النائب السيد الخلفي اقدادرة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

السيد الرئيس، منذ توليكم رئاسة الحكومة لم يخرج الحوار، المتعثر أصلا، بين الفرقاء الاجتماعيين بنتائج ملموسة، حيث لا تبدو مؤشرات تثبت استفادة الطبقة الشغيلة، عكس ما تدعيه الحكومة من دعم لهذه الطبقات المرابطة بالإدارات العمومية والشركات الخاصة، والساهرة على التوازنات الاقتصادية والاجتماعية والإنتاجية لبلادنا. وطبعا لا يمكن أن نحقق تقدما في هذا الحوار، الذي نعتبره في فريقنا آلية ديمقراطية منتجة



شكرا لكم، انتهى الوقت. الكلمة للسيد رئيس الحكومة للجواب على التعقيبات فيما تبقى من الوقت، السيد الرئيس.

السيد عبد الإله ابن كيران رئيس الحكومة:
بسم الله الرحمن الرحيم.

بغيت نقول للإخوان اللي عقبوا عليا وخصوصا اللي من المعارضة، لأنه مللي كنسمع بعض الكلام اللي فيه مؤاخذات معقولة، والله العظيم نقول في نفسي هذا كلام معقول، مقترح، كقول هذا كلام معقول. لكن شي مرات اسمحو ليا، ملي تنشوف شي مقترحات اللي تنقدر اللي تنشوف باللي تنقدرو، نقول راه هاذ الناس راه كيعاونونا، لأنه خاصكم تفهموا باللي الحكومة، ملي المعارضة تطالب بشي حاجة لصالح الشعب، راها تتساعد الحكومة باش تاخذ القرار، لأنه ما كاينش غير الحكومة والمعارضة، كاين أطراف أخرى راه المغرب هذا. احنايا هنايا ملي تلاقيت أ الإخوان مع النقابات أول مرة، قلت لهم ما تحتاجوش تعذبو ريوسكم، ملي تكون شي حاجة معقولة.

بالمناسبة، راه الأجواء غير ما تقولون بيني وبين النقابات خصوصا النقابات المستقلة، النقابات المستقلة را احنا يعني بيناتنا واحد الجو ودي جدا، طبعا ماشي دائما كنتفاهو، لأن النقابات نقابات والحكومة حكومة، النقابات تبيغيو الزيادة، تبيغيو، تبغي تدير شي إصلاح ما تمسش الشغيلين، تبيغيو، تبيغيو، وأنت عندك إكراهات أخرى، وهذا معروف دائما بين أي واحد كيصرف وأي واحد كيستهلك، اللي كيستهلك تطلب دائما أكثر واللي كيصرف كيشفو كيفاش يدير دائما أقل باش تيجيو في الصواب في الحاجة اللي فيها المصلحة ديال البلاد.

1- إعادة النظر في بنية الأجور لتحسينها بدل تجميد الترتيبات؛

2- إصلاح صناديق التقاعد التي هي في حالة انتظار لحد الآن، والانتباه إلى خطورة هذا التأخير وفتح حوار جاد ومسؤول مع كل الفرقاء؛

3- إنعاش سوق الشغل، لأن البطالة تعززت بأكثر من 114 ألف عاطل جديد خاصة حاملي الشواهد العليا، وخاصة أن هناك استياء لدى المقاولات التي تشكو حاليا من الضغط على ماليتها، ومن صعوبة الولوج إلى التمويل وارتفاع الفواتير الغير المؤداة من قبل حكومتكم، الأمر الذي يقلص من قدراتها على التشغيل ويعرضها للإفلاس؛

4- إعادة النظر في مدونة الشغل؛

5- إخراج قانون الإضراب بدل اعتماد الاقتطاع لتركيع المطالبين بحقوقهم؛

6- إخراج نموذج شامل لسياسة التنمية الاجتماعية مع عدم المساس بالمكتسبات المحققة قبلكم؛

7- اعتماد منظور شمولي يرفض التجزئ والانتقائية للمشاكل الاجتماعية، والتحلي بروح الثقة والمسؤولية لمباشرة الإصلاحات، وكل ذلك من أجل أن نمح لشبابنا ولقواتنا العاملة والنشطة الثقة في بلادهم وفي مستقبلهم.

إننا في فريق الاتحاد الدستوري، سنظل أوفياء لمنظورنا الذي يدعو إلى تأسيس شراكة اجتماعية والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس :



لقتيتو ذاك الشي اللي تيدّار بطريقة محترم القانون هو هذاك، ما محترم القانون مرة أخرى نعاود نصيفطو هاذ الحكومة في حالتها، احنا مالنا آش خاسرين؟ هذا غير معقول، وأما الزرع، يا السي الطاهر أنت فلاح والشتا بالله طاحت، الناس بالله حصدو، سحابلك الفلوس وصلو وخاصني نعاود نفرقهم عليكم؟ واه، راه إلا وصلو راه ديالكم أنتما عندكم غيجيو ماشي عندي أنا، هاذي قضية هاذي. أنت زعما فلاح وكنتي تتمتعنا بذاك، في الفلاحة تتهضر ميزان ما عندي ما نقول.

أما القضية ديال التقاعد اسمحو لي، القضية ديال التقاعد الإخوان، كنت كنتمني وهاذ اللحظة ديال التقاعد نديروها لحظة ديال الوحدة الوطنية، كلنا جميع، خلافا لما يتصور خصوم هذا البلد نوقفو جميعا ونديرو يد في يد كاملين، ونصلحو التقاعد. ونقول لكم، كولشي متفق معي على إصلاح التقاعد، وكولشي عارف باللي ما كاينش حتى إصلاح إلا الإصلاح اللي قلت أنا، وهذاك الإصلاح اللي قلت أنا ما جبتوش من راسي، أنا منين كنت جاي، منين جيت كرئيس ديال الحكومة، ما كانش عندي تصور واضح إطلاقا، هذاك هو المقترح الوحيد اللي كاين. وهاذ الشي هذا ذاكره عليه النقابات، في المجلس الاقتصادي والاجتماعي ووصلوا لنفس النتائج وجاوا للمجلس الأعلى للحسابات وتيقول نفس النتائج، وكدنا أن نقوم به، نهار 3 ولا 4 دجنبر الثلاثاء، قلت للنقابات شوفو ما تحملوش أكثر مما تطيقون، خلوني أنا غنتحمل هاذ التقاعد باللي جاب الله، لأنه ماشي هاذ التقاعد لصالح الدولة، هاذ التقاعد لصالح الموظفين باش غدا وبعد غدا ما يبقاوش بدون يعني مداخيل، خليوني أنا نتحملو وهما ما بغاوش، ما بغاوينش نتحملو بوحدي، وطلبوا مني أسبوع، قدر الله في هذاك الأسبوع مات السي عبد الله بها، هذا هو السبب علاش تأخر التقاعد. اتفقنا الثلاثاء الآخر نلتقاو ولا الأربعاء، مات السي عبد الله بها

ملي كنسمع باللي يعني التعويض عن الشغل مجرد أكذوبة تنقول ماشي معقول، لا بد يكون شي منطوق باش نخلو بحال هاذ الكلام. احنا كحكومة عطينا 250 مليون ديال الدرهم هاذ العام، سدناها والملفات تتدرس والبعض منها تيتأدى، ويتقال، تتكذبو الحكومة ديالكم عند الشعب ديالكم؟ هذا مشكل، معناه أنه كلنا كنعلمو، ماشي معقول هاذ الشي. فاللي غايقول شي حاجة هنايا معقولة على الراس والعين، اللي غادي يجي ييدا يكذب ويكذب راه حشومة، كاين شوية ديال كاين حدود ديال الحياء يبقى الإنسان فيها. هاذ الإصلاح 10 ديال السنوات وهو كيتسنى وجات هاذ الحكومة وقتراتو، وبين القرار والتفعيل خذا الوقت الطبيعي اللي كيخصو ياخذ، واليوم صرفنا 250 مليون ديال الدرهم يعني 25 مليار ديال السنتميل وغنكملو السنة المقبلة إن شاء الله الرحمن الرحيم 50 مليار ديال السنتميل، باش يكون التعويض على الشغل بدا ما كاينش الكذوب. المؤمن يسرق المؤمن والمؤمن يزني يعني يقدر، ولكن المؤمن لا يكذب، والحكومة ديالنا إلا بدات تتكذب خاصها تمشي في حالتها.

أرا لنا دبا الإخوان، ملي نتكلمو على الجودة ديال الله "إذا جاد الله جاد عمر"، كنتساءل واش كاين شي إخوان هنا كياعتقدو باللي الميزانية ديال المغرب راه موجودة في الجيب ديال عبد الإله ابن كيران، وباللي ملي نقص البترول راه ذاك الأموال بدات تتراكم وغادي نضرب تليفون للنقابات ونصيفط ليهم الفلوس يوزعوها على العمال. أ السي الطاهر راه احنا حررنا les hydrocarbures، راه ملي نقص البترول ما بقاش دخل للدولة الآن فيه، حتى علاقة ما بقات بيناتنا، فضينا. إيلا نقص كينقص على المواطن، ويلا تزداد كيتزداد على المواطن، وهو شي مرة كينقص شي مرة كيتزداد، بطريقة ديال الحساب موجودة حتى هي عاود ثاني كذبو فيها. سيرو إلا



أن عندهم النفط، سولوا الناس اللي في الشرق ديال المغرب اللي في وجدة راه كيعرفو التفاصيل.

ولكن كاين واحد القضية، عندنا فئات وعندنا شرائح ما كتعرفش أشنا هي النقابة، ما عندهاش النقابة، ما كتعرفش أشنو هو الإضراب عن الطعام، ما كتعرفش أشنا هو الاحتجاج، ما كتعرفش أشنا هو المسيرات، جالسة في البيوت ديالها، جالسة في البوادي مقهورة، الله اللي غالب. هاذي خاصنا كلنا نتعاونو نطلعوها واحد شي شويش، خاصنا نطلعوها واحد الشوية حفاظا عليها لوجه الله أولا، لأن هاذيك حق ماشي فقط من أجل الاستقرار، وكذلك من أجل الاستقرار، ولأنه إنما ترحمون بضعفائكم، إذا رحمناهم وإذا قمنا بواجبنا في حقهم الله سبحانه وتعالى سيرحمننا، وأنا قلت ومازلت وسأظل أؤكد على توفيق الله سبحانه وتعالى.

بقاو المقاولات، قال ليك شي إخوان المقاولات خنقتيهم اسي عبد الإله، أودي الله يهديكم، واش كاين شي واحد شكواو لو المقاولات؟ الله يهديكم، المقاولات ملي جينا خلصنا ليهم ملايير الدراهم في البنائيات اللي دارتها الحكومات الأخرى وما تخاذش فيها الاحتياطات، ديال التعليم، خلصنا لهم وحلينا المشكل ديال الماء والكهرباء اللي كان كيتسالو فيه 2 دالمليار د الدرهم للمقاولات، وحلينا المشكل ديال tva اللي كان فيه في الأول 2 ديال المليار ديال الدرهم وزدناه 7 د المليار ديال الدرهم اللي ما كانوش كيحلمو يسترجعوها ديال Butoir، ولهذا المقاولات كيشغلوا، عند البعض فيهم مشاكل بطبيعة الحال، ماشي هاذ الحكومة هي المسؤولة عن المشاكل اللي عند المقاولات، المقاولات داخله في معركة ديال التنافسية خاصنا نساندو المقاولات ديالنا الجادة، هذا واجب ديالنا لأنه إلا المقاولات نجحت لا بد أن الشغل سيتحرك، لا بد وأنه المواطنين سوف يجدون الشغل، لأن غيوقع عليهم الطلب. وما تقولوليش

نهار الأحد، ارتبكت القضية الله يواليه برحمة الله، اللي أعطى الله هو هذا.

فأنا تنقول لكم اليوم، راه احنا غير معطلين، كنعطلو واحد الحاجة اللي من الضروري تكون، طال الزمن أم قصر، وستكون إن شاء الله الرحمن الرحيم في أدنى الآجال لصالح الموظفين. ثم بعد ذلك راه هاذ الإصلاح غير الجزء الأول، غير ديال CMR ديال الموظفين، أما راه باقي خاص واحد الإصلاح كيشمل هذا وكيشمل ديال LA CNSS وكيشمل ديال RCAR بثلاثة كيخصهم يتصلحو في الأفق المنظور، فإذن هذا إيلا زعما هدى الله الإخوان ديال المعارضة والنقابات باش نديرو يد وحدة راه احنا ما عندناش مشكل.

المسألة الأخيرة اللي بغيت نقول آ الإخوان، خاص تكون الأمور واضحة، الموظفين احنا قلنا لكم معدل الأجور 7500 درهم، غتقولو لي ما كفيش السبي عبد الإله أنا متفق معكم، ما كرهتش، هذاك الشي علاش الدور ديالنا هنايا هو نساعدو النمو ديال بلادنا، كيفاش تنمو بلادنا وهي الحمد لله اليوم تنمو. وتتعارفو، راكم في الكلام ديالكم تتعارفو بأنها تنمو، وكتقولو الراس ديال المغرب مرفوع، باش مرفوع بوالو، حتى حاجة؟ لا، مرفوع بالعمل الجاد اللي كيقوم به الجميع والحكومة من بينهم، بطريقة مشرفة، والعالم كله يعترف بذلك. من الصاب لو كان جيتو معايا ملي كنخرج للخارج، وراكم تتشوفو ذاك الشي في التلفزيون كيفاش كيتكلمو الناس على المغرب. النمو هو الأساس، ولكن وخا الموظفين 7500 درهم كتعرفو بأن إخوانا التوانسة اليوم آش كيقولو، تيقولو الدولة ديالهم احنا بغينا تديرو لينا l'allignement مع المغاربة، بغينا نربحو بحالنا بحال المغاربة. أما الدول الأخرى ما تضرش عليها، بما في ذلك اللي عندها النفط، إخوانا في الجزائر كيظهر باقي ما وصلوش عندنا لنفس الأجور اللي عندنا في القطاع العام، رغم



السيد عبد الإله ابن كيران رئيس الحكومة:

تعمل الحكومة على إرساء أسس سياسة الضريبة العادلة والشفافة، وقد شرعت في تنفيذ توصيات المناظرة الوطنية للضريبة سنة 2012 تدريجياً عبر القوانين المالية. تقوم الإدارة الضريبية باتخاذ إجراءات تهدف تعزي الثقة مع الملتزم من قبيل تبسيط المساطر، وتحسين فضاءات الاستقبال، وتخفيض آجال إرجاع الضريبة على القيمة المضافة وغيرها. تم تعزيز عمليات المراقبة لضبط عملية الغش والتهرب الضريبيين. تم إقرار إعفاءات من فوائد ودواعر التأخير لتشجيع الملتزمين على الوفاء بالتزاماتهم. تم اعتماد القانون المتعلق بالمقاول الذاتي لتشجيع القطاع الغير المهيكل على الدخول في وضعية نظامية، وشكراً.

السيد الرئيس:

شكراً، الكلمة للتعقيب، السيد النائب.

النائب السيد جواد حمدون:

السيد رئيس الحكومة، الواقع هو أنه ت يظهر أن الحكومة ما بذلتش مجهود كبير، وما باغياش تبدل مجهود، باش تدخل الأموال الضائعة اللي هي في حوزة عدد من الشركات وعدد من أرباب العمل..

السيد الرئيس:

شكراً انتهى التوقيت، كايين التعقيب السيد الرئيس؟

السيد عبد الإله ابن كيران رئيس الحكومة:

هو هاذ التهرب الضريبي، غير التهرب على ما تنتبه شكون اللي تهرب سلات دقيقة و10 ثواني. وأما حكومة لا تريد أن تسترجع ضرائبها، هذه حكومة خاصها تمشي للكوما. وريونا كيفاش، وقولو لنا ملي كنتيو في وزارة المالية علاش ما درتيوهاش، وقولو لنا الله يجازيكم بخير كيفاش نديرو في المستقبل، انتهى الكلام.

حاملي الشهادات فقط، لماذا حاملي الشهادات ؟ علاش المغاربة اللي ماشي حاملي الشهادات ماشي مغاربة، ماشي خوتنا هادوك، ماشي ولادنا ؟ هذاك اللي حامل الشهادة هذا راه قرا وخذا واحد النصيب من الحق ديالو، أنا قولوا لي فكر في كل شي السي عبد الإله، فكر في حاملي الشهادات، وفكر في اللي عندهم شهادات متوسطة، وفكر اللي ما عندهومش الشهادات، وقول مع راسك باللي هادوك اللي ما عندهومش الشهادات أولى لأنهم ما عندهمش، أولاً وقبل كل شيء كيفنعو بالقليل، وثانيا ما عندهمش الإمكانيات. أما اللي حامل الشهادة يقدر إلا عاوناه واحد الشوية وانطلق، هو يخدم لينا الآخرين، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس:

شكراً السيد رئيس الحكومة. ننتقل إلى السؤال الموالي ويتعلق بالتهرب الضريبي، تقدم به الفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية، دقيقة وعشر دقائق لتقديم السؤال والتعقيب عليه. دقيقة وعشر ثواني، تفضل السيد النائب.

النائب السيد جواد حمدون:

شكراً السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيد الرئيس، يعتبر التهرب الضريبي إحدى المظاهر التي تنخر تدبير السياسة المالية بالبلاد، وتضرب في الصميم مبدأ الحكامة الجيدة والعدالة الضريبية، وتعرقل تحسين الموارد المالية العمومية، وبناء علاقة الثقة بين الإدارة والملتزمين، فما هي التدابير المتخذة لمعالجة هذه الوضعية التي تضرب في الصميم التفعيل السليم لأحكام الدستور وتوجهاته ؟

السيد الرئيس:

الكلمة للسيد رئيس الحكومة.



السيد الرئيس:

شكرا انتهى التوقيت. السؤال الثاني والمتعلق بمحاربة الفقر والهشاشة والتهميش، تقدم به الفريق الاستقلالي، تفضل في حدود دقيقة وعشرة.

النائب السيد الحسن شهبي:

شكرا، السيد رئيس الحكومة، لقد التزمت الحكومة في برنامجها المقدم أمام مجلس النواب بمحاربة الفقر والهشاشة، مما يضمن تحسين ظروف عيش الفئات الاجتماعية التي تعاني من هذه الظواهر التي لا تزداد إلا توسعا وانتشارا وخاصة بالعالم القروي، وعلى سبيل المثال لا الحصر ساكنة إقليم مولاي يعقوب التي تعاني الأمرين من هذه الظواهر. فما هي التدابير المتخذة لتحقيق هذا المبتغى في غياب.. السيد الرئيس إذا سمحت تضمن لنا شوية ديال الهدوء...

السيد الرئيس:

تفضل السيد الرئيس، تفضل.

النائب السيد الحسن شهبي:

شكرا، فما هي التدابير المتخذة لتحقيق هذا المبتغى في غياب استراتيجية واضحة المعالم من طرف الحكومة؟

السيد الرئيس:

شكرا الكلمة للسيد الرئيس.

السيد عبد الإله ابن كيران رئيس الحكومة:

هاذ السيد كيتسالني واحد الحاجة، ملي نجح قلت ليه إلا حلفتي ما غنعاودوش ذاك الدائرة، ولكن كيتسالني أنني ما هنتوش أنا كنهنيك، لأنه حتى هي واعدته بها.

لمحاربة الفقر والهشاشة:

- توفير الظروف المناسبة لتنمية اقتصادية مستدامة ومندجة بمعالجة الإختلالات الماكرو اقتصادية وتشجيع الاستثمار العام؛

- إصلاح نظام المقاصة؛

- تكثيف المبادرات التي تستهدف مساعدة الفئات الفقيرة والهشة؛

- تعميم نظام المساعدة الطبية؛

ولا يخفى عليكم الدور الكبير والمهيكل التي تؤديه المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي أطلقها جلالة الملك، شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا، الكلمة للتعقيب.

النائب السيد الحسن شهبي:

شكرا السيد رئيس الحكومة على التهئة، وأريد أن أقول لكم لقد ضيعنا سنتين لهؤلاء الفقراء الذين لا حول ولا قوة لهم، فالمطلوب منكم كحكومة الآن أن تستدركوا الوقت الضائع السيد رئيس الحكومة، وشكرا وخاصة..

السيد الرئيس:

شكرا، انتهى التوقيت. السيد الرئيس.

السيد عبد الإله ابن كيران رئيس الحكومة:

مادام يبدو أن هنالك انسجام بين إخوان المعارضة، غير يقولوا لي أنا شنو ندير مع الفقراء اللي قالوا لي وكانت في الإمكانية ديال الميزانية نطبقها فورا أنا موجود، شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا، ننتقل إلى السؤال الموالي لفريق الأصالة والمعاصرة والمتعلق بالسياسة العامة المتبعة بخصوص النهوض بالمنظومة التعليمية.

النائب السيد سمير بلققيه:

السيد رئيس الحكومة المحترم، ما هي أهم الإجراءات المحددة لتعاطي الحكومة مع قضية التربية والتكوين والبحث العلمي، وشكرا.



السيد الرئيس:

شكرا، السيد الرئيس.

السيد عبد الإله ابن كيران رئيس الحكومة:

من الإستقلال وحنا كذاكرو في هاذ القضية، آش نديرو في التعليم ديالنا؟ وأخيرا، جلاله الملك أعاد تعيين المجلس الأعلى للتعليم، اللي وجد تقرير يعني فيه أكثر من 100 صفحة اللي خاصو يعني توضع رهن إشارة وزير التعليم، باش ينفذو، وباش يقوم بالإصلاحات اللي توافقات عليها الأطراف الموجودة في المجلس الأعلى للتعليم. وهنالك برنامج عند السيد الوزير من 2015 حتى ل2030، كل هذا يطلب مني أن أشرحه في دقيقة و10 ثواني، ليس من المعقول ولكن الله غالب.

السيد رئيس:

شكرا السيد الرئيس، الكلمة للسيد النائب للتعقيب.

النائب السيد سمير بلفقيه:

السيد رئيس الحكومة، نحن لم نسائلك عما هو استراتيجي بل عما هو إجرائي، لأن نحن واعون بأن زمن الإصلاح ليس هو الزمن السياسي. كان حريا بكم اليوم أن تعترفوا بأن هذه الحكومة لم تجعل من قضية التربية والتكوين رهانا حكوميا بامتياز وأولويات العمل الحكومي، لأن هذا يعتبر القضية الوطنية الأولى رسميا بعد قضية الوحدة الترابية، وكذلك محدد أساسي للإجابة على طموحات المغاربة من باب الإنخراط في نادي الدول الصاعدة. بل أكثر من هذا، وبدل الإجابة على الإختلالات الراهنة من باب الاكتظاظ وظروف التمدرس والهذر المدرسي، انخرطت هذه الحكومة في خرجات إعلامية غير مدروسة، تفتقر إلى رؤية واضحة المعالم.

لا يستقيم السيد رئيس الحكومة، أن تخصصو 300 منصب مالي وأنتم واعون بأن الجامعة المغربية في حاجة إلى 1200 منصب مالي للحفاظ على نسبة التأطير. لا يستقيم أن

تكون جامعة فيها 500 أستاذ ل 44 ألف طالب بمعدل أستاذ لكل 84 طالب عن أي جودة نتحدث السيد رئيس الحكومة. لا يستقيم أن تخصصوا...

السيد الرئيس:

شكرا، انتهى التوقيت. الكلمة للسيد رئيس الحكومة للتعقيب.

السيد عبد الإله ابن كيران رئيس الحكومة:

لما جات هاذ الحكومة كانت النسبة ديال الساعات والأيام ديال التمدرس ما تتجاوزش الخمس ديال السنة، هادي سنتين أو 3 سنوات أصبح التلاميذ يتمون برامجهم والأساتذة يرسلون إلى السيد الوزير، ويقولوا للسيد الوزير لقد أتمنا برامجنا، ماذا نعمل الآن؟ التعليم وقعت فيه...

السيد الرئيس:

شكرا، انتهى التوقيت السيد الرئيس. الكلمة للأصالة والمعاصرة، تقييم السياسات العامة المتبعة في مجال إنعاش التشغيل.

النائب السيد عبد النبي بعوي:

السيد رئيس الحكومة، هل لديكم فيما تبقى من زمن ضيق لولايتكم استراتيجية واضحة المعالم ومحددة الخطوات والتدابير لمحاربة البطالة؟ وشكرا.

السيد الرئيس:

السيد رئيس الحكومة المحترم.

السيد عبد الإله ابن كيران رئيس الحكومة:

نعم لدينا إن شاء الله.

السيد الرئيس:

تعقيب السيد النائب، من فضلكم، الاستماع للسيد النائب، تفضل السيد النائب.



دفعتنا إلى اتخاذ مثل هذه الإجراءات، واللازم أن نتابع ذلك بمعالجة أوضاع هؤلاء الإخوان الفقراء، وأنا أشكر على كل حال الأخ على تنبيهه لهذا الموضوع، وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس، ننتقل إلى السؤال الموالي للفريق الإشتراكي حول أجراءة السياسة العمومية في مجال السكن، السيد النائب.

النائب السيد المختار راشدي:

شكرا السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة، التزمت بالرفع من وتيرة السكن، ما هي حصيلتكم في هذا المجال؟ وشكرا.

السيد الرئيس:

السيد الرئيس.

السيد عبد الإله ابن كيران رئيس الحكومة:

شجعنا المنعشين على إنتاج السكن عبر منظومة ضريبية ملائمة وتشجيع الحصول على العقار، عبر تنويع العرض السكني عن طريق تدخل المؤسسات العمومية، عبر تسهيل ولوج المواطنين المقاولين إلى التمويل. تهدف الحكومة إلى خفض العجز السكني إلى 50% في أفق 2016. تم خفض هاذ العجز من 840 ألف وحدة في 2011 إلى 650 ألف وحدة في 2013، وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا، تعقيب.

النائب السيد المختار راشدي:

شكرا السيد رئيس الحكومة، ليست لكم حصيلة في معالجة السكن المههدد بالانهيار، وهذا ورد في خطابكم؛ ليست لكم أيضا حصيلة في السكن المعد للفئات الشابة والأسر الحديثة التكوين؛ ليست لكم حصيلة في السكن المعد للفئات

النائب السيد عبد النبي بعوي:

خاصنا شوية د الهدوء باش يسمعنا السيد رئيس الحكومة.

السيد الرئيس:

لا السيد رئيس الحكومة كيسمع، غير السيدات والسادة النواب..

النائب السيد عبد النبي بعوي:

أيه خاص الهدوء باش يسمعنا السيد رئيس الحكومة، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة، دابا عاد نجابوك على قلتي سولوا الناس تاع الشرق، لأنك قارنتي الناس تاع تونس باغيين يكونوا بحال المغرب، والناس تاع النفط وكذا. الناس تاع الشرق الحدود، المدخول دياهم صفر، صفر، وكاينين نواب برلمانين دياولكم عارفين المنطقة ميزان الحدودية، ما عندهم لا ألف درهم لا ألفين درهم. الناس تاع الحدود ولاو محاصرين السيد رئيس الحكومة، الخندق اللي دارو الجزائريين والمغرب دار الكرياج والسلك، هاذ الناس فين يمشيو السيد رئيس الحكومة؟ منين بغيتي تسول حنا كنجابوك السيد رئيس الحكومة، واش كاين شي حلول لهاد الناس؟ راه هادي يالله أسبوع راه 5 تاع الناس ماتوا في واحد النفق في سيدي بوبكر تخرجو الشاربون، ما صابوش، هذا انتحار، شكرا السيد رئيس الحكومة.

السيد الرئيس:

شكرا، السيد رئيس الحكومة.

السيد عبد الإله ابن كيران رئيس الحكومة:

أشكر للأخ تنبيهه لوضعية بعض مواطنينا في المنطقة الشرقية، ومن الواجب علينا أن ننتبه لكل من ضاقت به ظروف العيش بطبيعة الحال. لكن يجب أن لا ننسى أن هنالك مشاكل، مع الأسف، سياسية مع إخواننا في الجزائر وحدودية



- تم إعداد مشروع قانون يتعلق بمحاربة العنف ضد النساء؛
- إعداد مشروع قانونين متعلقين ببيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز والمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة؛
- التنصيص في القانون التنظيمي للمالية على إرفاق مشروع قانون المالية بتقرير حول النوع، وهو آلية لرصد تكافؤ استفادة النساء من مختلف السياسات العمومية، وشكرا.

السيد الرئيس:

الكلمة للسيدة النائبة، السيدة الرئيسة للتعقيب.

النائبة السيدة رشيدة بنمسعود:

السيد رئيس الحكومة، كنت كنتناظر أنكم تقولنا بموضوعية بأننا تركنا لكم مكتسبات وإرث حقيقي يستحق التمجيد والتميز في مجال حقوق الإنسان. منذ حكومة التناوب، تحققت مجموعة ديال الأشياء للمرأة المغربية بسبب توفر إرادة سياسية عليا في البلاد، على مستوى التشريع، على مستوى التمكين السياسي، على مستوى التأهيل العلمي حتى. ما نلاحظه حاليا على حكومتكم، هو محاولة النيل والمساس بهذه الحقوق المكتسبة، هذا ما يلاحظه معنا المجتمع الدولي وليس فقط على مستوى الداخل، علما بأن قضايا النساء أصبحت دعامة من دعائم المشروع الديمقراطي الحدائي، اللي تحقق حوله توافق مجتمعي منذ التصويت على مدونة الأسرة. ما نلاحظه اليوم هو غياب إرادة التفعيل والأجراء لمقتضيات الدستور، خاصة الفصل 19. ما نلاحظه هو الممانعة التي واجهت الحكومة بها كل...

المتوسطة، الدليل على ذلك أن مبيعات الإسمنت انخفضت، والقروض الموجهة للسكن انخفضت، ونسبة البطالة في قطاع البناء ارتفع، والشركات الكبرى العاملة في هذا المجال هي على حافة الانهيار، وهذا يدل على أن حمار الشيخ وقف في العتبة، وعجزتم عن تدبير هذا القطاع، وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا، الكلمة للسيد رئيس الحكومة.

السيد عبد الإله ابن كيران رئيس الحكومة:

أن يقف الحمار مفهوم، أن يأتي به للمظاهرات مستغرب. لم تتركوا لنا حصيلة مشرفة في السكن، ونحن نحاول أن نعالج هاذ المشكل بناء على ما تركتموه لنا من نتائج سلبية في الموضوع، والسلام عليكم.

السيد الرئيس:

نتنقل إلى السؤال الموالي ويتعلق بتفعيل السياسة العمومية المندجة للنهوض بحقوق المرأة، الفريق الإشتراكي الأخت رشيدة السيدة الرئيسة، تفضل السيدة الرئيسة.

النائبة السيدة رشيدة بنمسعود:

السيد رئيس الحكومة، سؤالنا يتعلق بمشروع النهوض بحقوق النساء.

السيد الرئيس:

السيد رئيس الحكومة.

السيد عبد الإله ابن كيران رئيس الحكومة:

- تم إعداد الخطة الحكومية للمساواة في أفق المناصفة، كإطار لتحقيق التقائية مختلف السياسات العمومية ذات الصلة؛
- تمت المصادقة على البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛



البلد؟ هل من استراتيجية وطنية للتشغيل؟ وهل من منحة للمعطلين..

السيد الرئيس:

انتهى التوقيت السيدة النائبة، الكلمة للسيد رئيس الحكومة للجواب والتعقيب.

السيد عبد الإله ابن كيران رئيس الحكومة:

أولا وقبل كل شيء، يجب أن يفهم المواطنون أنهم بالنسبة لهذه الحكومة سواسية، وأن التفكير فيهم يجب أن يكون جميعا، وأنه لن يكون هناك تمييز لحاملي الشهادات عن غيرهم. بالنسبة للإخوة حاملي الشهادات، اليوم يعرفون أن عندهم طريق للولوج للوظيفة العمومية وهي المباريات، وهم الآن توجهوا لاجتياز المباريات، وكثير ممن كان واقفا بباب البرلمان الآن هو موظف في الدولة لأنه نجح في المباريات، الآن يمكن أن يعتز أنه نجح بذراعه وبكتافه. وأما الآخرين، فنحن لم ننسهم ونحن نحاول. بالمناسبة، خدمنا 91.000 واحد وكلهم عندهم البكالوريا فما فوق في الدولة.

فيما يخص التكوين، عملنا تكوين ديال 10.000 ديال الناس اللي مفروض يمشيو يشتغلو في القطاع الخاص في التعليم وكذلك يدوزو المباريات وبزاف منهم كينجحو، وكان برنامج ديال 25.000 واحد غنعملو لهم تكوين إضافي. راه ما كاينش التوظيف في سبيل الله، كاين التوظيف المنتج، أبنائنا الذين تعلموا نريد أن نستفيد من كفاءاتهم حقيقة وليس..

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس. الكلمة لفريق الاتحاد الدستوري، إصلاح صناديق التقاعد.

النائب السيد مولود بركايو:

شكرا السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيد الرئيس:

شكرا للسيدة النائبة المحترمة، الكلمة للسيد رئيس الحكومة للتعقيب.

السيد عبد الإله ابن كيران رئيس الحكومة:

أنا لو كان غير ماكانتش هاذ القضية ديال المنظمات الخارجية، كنت نتضامن مع الكلام ديال السيدة النائبة المحترمة. ولكن هاذ القضية كتشوش علي، باعتبار أن حقوق الإنسان ما هواش غير حالات وقعت هنا ولا هنا راه حالة عامة، واش المغرب دابا محترمة فيه حقوق الإنسان أو غير محترمة؟ إلا في إطار القانون، لأن اسمحي لي السيدة النائبة المحترمة، إلا كان شي جمعية...

السيد الرئيس:

شكرا السيد رئيس الحكومة، انتهى التوقيت. الكلمة لفريق الاتحاد الدستوري، السياسة العمومية المتبعة لتشغيل حاملي الشواهد العليا.

النائبة السيدة فوزية البيض:

ونحن داخل المؤسسة التشريعية لازلنا نسمع في آذاننا صدى الأصوات المحتجة من مختلف قشدة المجتمع من حاملي الشهادات العليا، إلى درجة تكاد تتحول فيها واجهة البرلمان إلى حائط مبكي.

وزارة المالية تؤكد في مؤشراتها، ارتفاع معدل البطالة، أنها ارتفعت من 17,4 إلى 19,4%. الحكومة عجزت على أن تحتوي هذا الملف الشائك، ناهيك عن تسريح العديد من العمال في الشركات. كيف لهذه النخبة من المجتمع التي أفنت جزء من حياتها أنها لا تساهم في الرفع من الإنتاج الوطني؟ ناهيك عن مسألة الإحباط والإحساس بالحكرة التي تجعل هاته الفئة عرضة للارتقاء في أحضان الإرهاب أو أحضان ما يمكن من شأنه أن يهدد استقرار الأمن والسياسة في هذا



ياخذ أكثر. ولكن إلا خرج أقل ياخذ ناقص واحد 400 ولا 600 درهم. ولكن بالمقابل، الناس اللي تحت كنفكرو باش نطلعوهم واحد الشوية، هذا هو التوجه اللي عندنا، فحال التوجه اللي عندنا في كل شي، اللي ما عندوش مرة وحدة ناخذوا بيدو واللي عندو الفوق شي شوية حتى إلا خدينا منو واحد الشوية يصبر لصالحه، وشكرا لكم.

السيد الرئيس:

شكرا لكم، شكرا للجميع على المساهمة رفعت الجلسة.

السادة الوزراء المحترمون،

السادة النواب المحترمون،

كثرت صناديق التقاعد في بلادنا وكثرت معها الاختلالات الهيكلية، ورغم ذلك لا تتعدى التغطية الصحية 36% من السكان النشيطين.

السيد رئيس الحكومة، ما هي الإجراءات التي ستعتمدها من أجل إصلاح هذه الصناديق؟ أما إصلاح الصندوق المغربي للتقاعد أصبح ملحا وعاجلا، حيث أصبح يعني من عجز منذ سنة 2014، حيث أن هذا العجز سيبلغ هذه السنة 2,5 مليار درهم.

هل من منظور شمولي لإصلاح يهدف إلى تحسين الوضعية الاجتماعية الاقتصادية، بما فيه شريحة المتقاعدين التي دائما ما تستثنى من الزيادات في الأجور؟ هل هناك من إصلاح يهدف إلى توسيع التغطية الصحية...

السيد الرئيس:

شكرا للسيد النائب، انتهى التوقيت. الكلمة للسيد رئيس الحكومة للجواب والتعقيب.

السيد عبد الإله بنكيران رئيس الحكومة:

أولا خاص يعرفوا المغاربة واحد القضية، المغرب هو الدولة الوحيدة في العالم اللي يمكن الإنسان ملي يخرج للتقاعد بعض المرات ياخذ أكثر من الأجرة الأخيرة اللي كان كياخذ. الأداء ديالنا ديال التقاعد إلا ما درناش الإصلاحات من هنا ل 2021 ولا 23 غادي يوقف، لابد من الإصلاح. هاذ الإصلاح غيمشي في اتجاه أنه غادي يتنقص واحد الشوية، ولكن ما بغيتش نديرو بوحددي، فحال اللي قلت، النقابات بغاو يديروه معايا، راه حنا كنهاولوا نتفقو باش نلقاو واحد الحل اللي نصلحو به التقاعد، باش الإنسان اللي كان كياخذ مثلا 9000 درهم إلا خرج في 60 عام وخرج في 65 عام